



وزارة التربية والتعليم
Ministry of Education



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المنامة- مملكة البحرين - 6-7 نوفمبر 2019

التعليم النظامي في البحرين سيرة مضيئة في مائة عام



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

شارع محمد علي عقيد - المركز العمراني الشمالي

ص. ب. 1120 - حي الخضراء 1003 - الجمهورية التونسية

الهاتف: 70 013 900 (+216) - الفاكس: 71 948 668 (+216)

العنوان الإلكتروني: alecso@alecso.org.tn

الإنترنت: www.alecso.org.tn

التَّعليم النظامي في البحرين
سيرة مضيئة في مائة عام

2019



ما قبل التعليم النظامي: الكتاتيب والمدارس الأهلية

لم يكن الوعي بأهمية التعليم وقيّمته في تنمية الفرد والرقىّ بالمجتمع غائبا عن وجدان شعب البحرين على امتداد تاريخه، ولئن تأخّر بدء التعليم النظامي نسبيا في دول الخليج العربيّ إلى بدايات القرن العشرين، فإنّ قدرا من التعليم كان متوافرا في البحرين بفعل وجود الكتاتيب أو "المطوّعات" وبعض المدارس الأهلية ذات الأداء التعليمي المحدود؛ فـ"قد كانت السمة العامة لهذا التعليم أنّه غير نظامي... وأقرب إلى نظام الكتاتيب. حيث لكلّ مدرسة - إن صحّ التعبير - استقلاليتها ومناهجها وأساليبها.

وقد تباينت إمكانات تلك الكتاتيب والمدارس الأهلية وأهدافها وفق رؤية منشئها، وكان التعليم فيها مقتصرًا على تعليم مبادئ الدين الإسلاميّ، وتحفيظ القرآن الكريم، إضافة إلى تعليم بعض مبادئ الكتابة والحساب، وما تيسّر من معارف حياتية تتصل بالمعاملات التجارية والحسابات المرتبطة بالغوص؛ تلبية لاحتياجات العمل آنذاك.

التعليم شبه النظامي الحديث

تعدّ البحرين من أوائل الدول الخليجية التي بدأت فيها محاولات تنظيم التعليم وتطويره على أسس حديثة منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلاديّ؛ حيث افتتحت البعثة التبشيرية الأمريكية مدرسة تابعة لمستشفى الإرسالية -القائم إلى اليوم- سُميت مدرسة شجرة البلوط، وعُرفت باسم مدرسة الإرسالية الأمريكية؛ فـ"قبل افتتاح المستشفى، افتتحت السيدة زويمر أول مدرسة شبه نظامية للبنات في البحرين عام 1899م، وتلتها مدرسة أخرى للبنين عام 1902م.

وبذلك كانت البحرين رائدة التعليم الحديث، وأول دولة في منطقة الخليج تحتضن التجربة الأولى لتعليم البنات التي سبقت تجربة تعليم البنين؛ وقد أكّد R B Winder أنّ هذه المدرسة هي أول مدرسة للبنات يتمّ تأسيسها في الخليج.

ولم تتوقّف في أثناء ذلك مبادرات بعض الأسر البحرينية في تأسيس المدارس الأهلية، وإرسال أبنائها لتلقّي التعليم خارج البحرين.

نشأة التعليم النظامي الحكومي 1919م

انطلق مشروع التّعليم الحديث في البحرين بمباركة المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين آنذاك وتشجيعه، حيث أصدر مرسوم تأسيس مدرسة الهداية الخليفية، وقد استند مشروع التّعليم الحديث في البحرين إلى نظام صاغه مستشار التعليم - آنذاك - السيد عبد الله صدقة دحلان، لتسير عليه الإدارة الخيرية للتعليم ومدرسة الهداية الخليفية، ووقعت مناقشته وإقراره من قبل أعضاء الإدارة، وقد تألّف من عشرين مادّة تحدّد مهام أعضاء الإدارة في الإشراف على مدرسة الهداية الخليفية نواة التعليم الحديث في البحرين. وهذا النظام ظل مطبّقاً في مدارس الحكومة حتى ضُمَّت الحكومة مدارس الإدارة إليها في حدود عام 1929م. وتعتبر وزارة معارف البحرين أول وزارة معارف تشكلت في مناطق الخليج العربيّ وبقية وحيدة فيه لا ينازعها منازع حتى خمسينيات القرن العشرين الميلاديّ وربما في ستينياته في بعض دوله.

تطور التعليم النظامي

التعليم الابتدائي

بعد افتتاح مدرسة الهداية الخليفية في عام 1919، أدّى اهتمام الحكومة بالتعليم إلى سرعة انتشار المدارس في البلاد وتشجيع الأهالي للمساهمة فيه، إذ دعمت الحكومة افتتاح مدرسة الهداية الخليفية للبنين في المنامة عام 1921م، ثمّ في عام 1927م "تمّ افتتاح مدارس جديدة في الحد والرفاع كما تمّت توسعة المدارس في المنامة والمحرق وازداد عدد العاملين فيها. وكانت مدارس الهداية الأربع تُدار من قبل مجلس الإدارة الخيرية. كما افتتحت، في عام 1927م أيضاً، مدرسة ثانية في المنامة سُمّيت المدرسة كما افتتحت ادرسة المنامة والمدرسة الصغيرة الأخرى في الخميس في نفس العام، وسُمّيت المدرسة المباركة العلوية.

مدرسة الهداية الخليفية للبنات: إصرار الحكومة على تعليم البنات

تمّ افتتاح أول مدرسة نظامية للبنات في البحرين عام 1928م؛ فكانت الأولى في الخليج العربي. وتُجمّع الوثائق التاريخية والمصادر على جهود الحكومة في افتتاحها، فقد ورد في تقرير

الحكومة لعام 1928-1929م منذ ثلاثة أعوام كان هناك مخطط لإنشاء مدرسة للبنات، وكان ذلك الموضوع مرفوضاً تماماً من الأهالي ... ولكن بفضل جهود الشيخ عبد الله بن عيسى رئيس لجنة التعليم واثنين من التجار المتنورين أصبح من الممكن إنشاء مدارس للبنات، وقد بدأت أول مدرسة نظامية للبنات في المحرق منذ ثمانية شهور، وكان ذلك إيماناً من الحكومة بقيمة تعليم المرأة وجدواها في رقي المجتمع؛ فعلى الرغم من احتجاج البعض ومقاومتهم فكرة فتح مدرسة للبنات، فإن حاكم البلاد كان مقتنعاً بأهمية تعليم المرأة وأن تأخذ نصيبها من التعليم أسوة بما حصل عليه الرجل، كما كان لبعض القيادات والوجهاء تأثيرهم في الإقناع بذلك.

نهضة التعليم

استمرت جهود الحكومة في نشر التعليم في مدن البحرين وقراها؛ فمنذ مطلع الثلاثينيات، افتُتح عدد من المدارس تلبيةً لرغبة الأهالي في كل من سترة والبديع والخميس وبوري والدراز وبنبي جمرة، حتى ارتفع عدد الطلاب في العام الدراسي 1938-1939م إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه العدد في العام الدراسي 1930-1931م.

وقد ورد في وصف حال التعليم في تقرير ميزانية التعليم في البحرين لعام 1931-1932م: كل المواد التي تُدرّس في مدارس البحرين باللغة العربية إلى جانب مادة اللغة الإنكليزية التي تبدأ الدراسة بها من الصف الرابع... وتبدأ الدراسة من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية عشرة و من الثانية ظهراً حتى الرابعة والنصف، أما المواد التي يتم تدريسها فهي القرآن و اللغة العربية والقراءة والقواعد والكتابة وإلقاء الشعر والإنشاء والحساب والقياس وضبط الدفاتر والتاريخ والجغرافيا والنظافة، ويمارس الطلاب الألعاب الرياضية و خاصة كرة القدم التي تُقام المباريات فيها بين مختلف المدارس، وهناك أيضاً فرق للكشافة، وتستخدم الكتب ذاتها و المواد التعليمية في جميع المدارس و تكاد تكون قريبة من بعضها قدر الإمكان. وبسبب قلّة عدد المدرّسين البحرينيين آنذاك، انتدبت حكومة البحرين مدرّسين من الدول العربية كمصر وسوريا ولبنان وفلسطين، ومن الدول الصديقة كأجلترا والهند.

كان التعليم الابتدائي من بداياته حتى نهاية الخمسينيات مقسماً إلى مرحلتين؛ أولاهما التعليم التحضيري، ومدته سنتان، وثانيتهما التعليم الابتدائي، ومدته أربع سنوات، فلقد كانت

مدّة الدراسة في بداية هذا النوع من التعليم-النظامي-أربع سنوات تسبقها سنتان تمهيدتان، وفي عام 1942م، أضيفت سنة إلى المرحلة التحضيرية؛ فمدّت سنوات ما قبل مرحلة التعليم الابتدائي لتصبح ثلاث سنوات، عُرفت السنة الأولى بصفّ الروضة، ثمّ ينتقل الطفل آلياً في السنة التالية إلى ما يسمّى بالحدائق، وهي صفوف ملحقّة كذلك بالمدارس الابتدائية، ومكمّلة للروضة، وتتشابه معها في الأهداف ونظام الدراسة، ومدّة التعليم فيها سنتان. ثمّ في عام 1949م ألغي نظام الحدائق وحلّت محلّه الصفوف التمهيديّة، وسُمّيت آنذاك بـ(التحضيريّ، و “ بعد دمج التعليم التمهيدي مع التعليم الابتدائي أصبحت الدراسة ست سنوات وذلك في عام 1960م“

ولم تتوقف الحكومة عن افتتاح المدارس الجديدة كلّ عام في مختلف مناطق البحرين، وتطوير إشرافها الإداري عليها. وكان من أولوياتها ضمان تمتّع جميع الطلاب بمجانبة التعليم، وكلّ ما يتعلّق به، مثل توفير الكتب المدرسية والأدوات والقرطاسية، وتأمين نقل الطلاب والمدرسين، وتمويل الخدمات والأنشطة الثقافية والرياضية والكشفيّة، وبذلك اكتسب التعليم النظامي البحريني ميزته التي ما تزال مفخرة له على مرّ العقود، وهي أنّ التعليم في البحرين مجّاني والمدارس مفتوحة لجميع الاجناس والأديان والمذاهب.

وفي عام 1969م احتفلت البحرين باليوبيل الذهبي للتعليم النظامي في البحرين، وشهدت تلك الفترة التحاق جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بمدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنين؛ حيث أنهى دراسته الابتدائية بتفوق عام 1964م.

انطلاقّة التعليم الصناعيّ

تُعتبر البحرين رائدة التعليم الفني والمهني في المنطقة، فقد كان كثير من الطلاب الخليجين يقصدون البحرين لتلقي هذا النوع من التعليم. ولقد وُضعت اللبنة الأولى للتعليم الصناعيّ بالبحرين في سنة 1936م حيث أضيف إلى كلّ من مدرستي الهداية بالمحرق والمدرسة الغربية بالمنامة صف لتعليم التجارة على مستوى مهني محدود. وفي عام 1937 أضيف قسمان آخران أحدهما البرادة والآخر الحدادة.

مدرسة الصناعة بالمنامة

في عام 1938م تمّ إنشاء أول مدرسة صناعية بالمنامة أطلق عليها اسم مدرسة الصناعة، خُصّص لها بناية مستقلة في المنامة تشغلها هذه الفروع الثلاثة وذلك تحت إشراف دائرة الكهرباء. ثمّ أضيفت بعد ذلك تخصصات جديدة وفق حاجة السوق آنذاك وهي: الحدادة واللحام، والآلات، والكهرباء، وفي سنة 1946م تمّ وضع نظام ثابت للمدرسة، تسيّر عليه في كل أمورهما من حيث قبول الطلاب وساعات الدراسة والمناهج الدراسية.

واعتبر التعليم الصناعي في ذلك الوقت تدريباً مهنيّاً للطلبة ذوي الميول العمليّة، وحُدّدت مدّة الدراسة فيه بسنتين. وتشجّعاً للطلبة على الالتحاق بهذا النوع من التعليم كانت تصرف لكلّ طالب مكافأة شهرية بلغت 15 روبية. وكان التدريب العملي يتمّ في ورشة الحكومة. وبداية من عام 1950م، أصبحت مدرسة الصنّاعة مركزاً لتدريب عمّال شركة البحرين للبترول؛ بهدف رفع كفاءة العمّال البحرينيّين؛ فقد “تمّ الترتيب لمجموعة من الشباب الموظفين في الشركة لإتمام دراسة لمدة أربعة شهور في المدرسة.

ومثّل عام 1958 “فاتحة عهد استقرار التعليم الصناعي، فعلى إثر انضمام المدرسة إلى حظيرة مديرية التربية والتعليم استأثرت باهتمام كبير من الحكومة إيماناً من المسؤولين بأهمية التعليم الصناعي في هذا البلد. وقد كانت قبل ذلك “لا تتبع وزارة التعليم، فهي تحت إشراف وإدارة مهندس الدولة السيد د.برامر، أما الميزانية الخاصة بالمدرسة فقد كانت ضمن ميزانية التعليم.

عمليات تطوير التعليم الصناعي المتعاقبة

تم في عام 1972 اعتماد مناهج معهد المدينة والنقابات (City & Guilds) ببريطانيا بعد إجراء التعديلات التي تناسب متطلبات سوق العمل المحلي، وأصبح الهيكل التنظيمي للتعليم الصناعي يتكون من: الدراسة الثانوية الصناعية، ونظام التدريب المهني النظامي، والتدريب المهني المسائي، وتم تحديد شروط أكثر تفصيلاً للقبول في التّعليم الصناعي، كما حددت مدة الدراسة الصناعية بـ 3 سنوات بحيث يلتحق بالمدارس الصناعية الطلاب الذين أنهوا المرحلة الإعدادية. وارتفع المستوى الأكاديمي للمدارس الصناعية ليعادل المناهج المطبقة في المدرسة الثانوية فرع التعليم العام، واستحدثت خطة دراسة واضحة لجميع التخصصات.

في العام 1988م بدأ تطبيق نظام الساعات المعتمدة (الحلقات التأهيلية)، وأصبح عدد التخصصات المطبقة بالمدارس الصناعية 17 تخصصاً مناسباً لاحتياجات سوق العمل.

وبدءاً من العام 1998م بدأ التعاون مع هيئة المؤهلات الأُسكُتُنديَّة (SQA) وكلية جيمس وات في تطوير المناهج الدراسيَّة حيث تم تطوير سياسات التقييم وأدواته، وتمَّ الانتقال إلى نظام الكفايات (competency-based)، كما بدأ تطبيق النظام المطور للتعليم الصناعي.

وفي العام 2007م بدأت مرحلة جديدة في تطوير التعليم الفني والمهني، وقد شمل التطوير في البرنامج التدريبي الجوانب الآتية: استحداث آليات تقويم فاعلة لقياس أداء الطلبة في البرنامج التدريبي بمشاركة مسؤولي التدريب بالشركات والمؤسسات، وصرف مخصصات مالية لجميع الطلبة المتدربين، والتأمين على الطلبة في موقع العمل.

وتم في العام 2015م تصميم خطة دراسية معتمدة للفصول الدراسية الستة، كما تمت مراجعة المعايير المهنية لجميع المساقات التخصصية والمساقات الأخرى من خلال فرق عمل ضمت ممثلين من إدارة المناهج وممثلي الشركات.

التعليم الفني والمهني للبنات

يعتبر التعليم الفني والمهني للبنات من المشاريع التطويرية ضمن مبادرات تجويد التعليم؛ حيث أتاح الفرصة أمام الفتيات ولأول مرة في البحرين ومنطقة الخليج العربي للالتحاق بتخصصات تجارية وصناعية حديثة، تتلاءم مع رغباتهن، وتمكنهن من الالتحاق بسوق العمل فور تخرجهن، أو استكمال دراستهن الجامعية في التخصصات المناسبة لدراستهن في المرحلة الثانوية. وقد بدأ تطبيق النظام في أربع من المدارس الثانوية (مدرسة المعرفة الثانوية، مدرسة الحورة الثانوية، مدرسة الاستقلال الثانوية ومدرسة الوفاء الثانوية) وتضمنت الخطة الدراسية للطالبات تخصصات (الخدمات المالية، إدارة الأعمال، الوسائط المتعددة، البيع بالتجزئة، صيانة الأجهزة الطبية، وتقنيات الحاسوب).

الكلية الثانوية وبدء التعليم الثانوي

أسست أول مدرسة ثانوية للبنين في البحرين والخليج العربي في العام الدراسي 1939-1940م وأطلق عليها اسم "الكلية الثانوية"؛ لإعداد الكوادر البشرية المؤهلة لشغل الوظائف الإدارية والفنية في الحكومة والمؤسسات الاقتصادية الناشئة. ثم حُوّل اسمها عام 1941م إلى "مدرسة المنامة الثانوية" وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، ثم مدّت إلى أربع سنوات. وحُصّص في عام 1941م قسم للسكن الداخلي لطلاب القرى الذين يتمّون دراستهم الابتدائية، وطلاب المدرستين الثانوية والصناعية، وكذلك للطلبة الوافدين من خارج البلاد، وكان من بين أولئك عشرة طلاب من الكويت وهم (أحمد العامر، وخالد الغربللي، وشيخان الفارسي، وبدر الحداد، والح شهاب، ومحمود أسحق، وعبد العزيز الفهد، ومجيد محمد محمد تقي، وعبد الله العجيري)، وأربعة من مسقط، وهم (ثويني بن شهاب، عبدالله الطائي، حسن الجمالي، عبدالحفيظ الغساني) ثم افتتح المغفور له بإذن الله الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في عام 1950م مبنى (بيت الطلبة) بالقضيبية، فكان مبنى حديثاً يماثل المباني التربوية في أكثر الدول الغربية تطوّراً آنذاك؛ إذ كان "أكبر بيت من نوعه في الخليج العربي"، وكان "يضمّ أكثر من مئة طالب نحو 13% منهم من خارج البحرين، من المملكة العربية السعودية وعمان وحضرموت ومسقط، أمّا الباقيون فهم من مختلف مدن وقرى البحرين.

انطلاق التعليم الثانوي للبنات

بدأ التعليم الثانوي للبنات في البحرين بإنشاء أول مدرسة ثانوية للبنات في العام الدراسي 1951/1952م، فـ"في عام 1951 افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات بمدينة المنامة أُلحقت في بادئ الأمر بمدرسة فاطمة الزهراء للبنات، ثمّ انتقلت مدرسة البنات الثانوية إلى مبنى مدرسة عائشة أم المؤمنين للبنات. ولقد بدأت المدرسة بصف واحد فقط يضمّ إحدى عشرة طالبة"، وأتبع نفس النظام والمنهاج الذي سارت عليه مدارس البنين، مع التركيز على المواد النسوية والفنون المنزلية في المواد الدراسية.

مسيرة التعليم الثانوي لإحتياجات المجتمع البحريني

توجّهت وزارة التربية والتعليم منذ بداية السبعينيات إلى تطوير التعليم الثانوي من خلال التوسع في فروعهِ وشعبهِ؛ فتمّ تطوير مناهج التعليم التجاري وتدرّيس موادهِ بالإنجليزية وزيادة مدّته إلى ثلاث سنوات وربطهِ بمعهد بتمان العالمي في العام الدراسي 1974-1975م؛ للاستفادة من كلّ جديد في التعليم التجاري، كما تمّ تشعيب فرع الآداب في التعليم العام إلى دراسة أكثر تخصّصاً للغات والأعمال المكتبية والاقتصاد المنزلي والفنون الجميلة، وتشعيب فرع العلوم إلى تخصصات الفيزياء والرياضيات والكيمياء والأحياء. وواكب كلّ ذلك تحديث لأنظمة التقويم؛ لتلائم مع تطوّر المناهج الدراسية. ثمّ استحدثت الوزارة في العام الدراسي 1982-1983م التعليم الصحي في التعليم الثانوي، ومجال الثروة الزراعية والحيوانية بمدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات، ومجال الفندقية بالتنسيق مع مركز تدريب التمويل والفندقية، ومجال الأنسجة والملابس بمدرسة المنامة الثانوية للبنات، ومجال الطباعة بمدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين.

استحداث نظام الساعات المعتمدة: التحول الأبرز في نظام التعليم الثانوي

شهد عقد التسعينيات استحداث نظام الساعات المعتمدة، ولقد اعتُبر هذا النظام آنذاك مدخلاً من مداخل إصلاح وتطوير التعليم، كما أنّه يُعدّ من أحدث النظم التعليمية والتربوية التي أخذت بها وزارة التربية والتعليم... ومن البرامج الشاملة والمتكاملة والموزونة، بما يتيح للطالب من "حرية أكبر في اختيار المساقات الدراسية... وتشكيل مسار المتعلم.

المشاريع التطويرية

خلال عام 2004م اعتمدت الوزارة مشروع توحيد المسارات في المدارس الثانوية للتعليم العام والتجاري، وهو ذو ثلاثة مساقات: مساقات إلزامية، ومساقات اختيارية، ومساقات تطبيقية إثرائية، وتضمّن المشروع العديد من البرامج المستحدثة، والفريدة على مستوى الخليج العربي؛ مثل مكتب الإرشاد الأكاديمي، ومساق خدمة المجتمع، وحصّة مصادر التعلّم، وحصص التقوية، ومراكز الإبداع، ومساق الثقافة الشعبية، وغيرها من البرامج الرائدة التي تضاهاي البرامج التعليمية ذات المواصفات العالمية، كما استمرّ العمل على تطوير مناهج التعليم الثانوي؛ تحقيقاً للرؤية التطويرية لنظام توحيد المسارات.

استحداث التعليم الإعدادي

في إطار العمل المتواصل على تطوير التعليم، استقدمت حكومة البحرين في عام 1960م الخبيرين محمد كامل النحاس (وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد للشؤون الثقافية والمعاهد بالجمهورية المتحدة) وجبرائيل كاتول (وكيل مدير دائرة التربية بالجامعة الأمريكية في بيروت) بغرض دراسة حال التعليم في البحرين وتقديم تقرير عن ذلك. وكان من أهم المواضيع التي يحتاج إلى درسها وتقديم التوصيات اللازمة عنها: مراحل التعليم العام - عدد سني الدراسة في كل مرحلة منها. وكان من ضمن التوصيات التي رفعها الخبيران في تقريرهما زيادة مدة الدراسة في المرحلة الثانوية سنة أخرى حتى يمكن للطالب أن يستوعب المادة العلمية التي تنقصه الآن بذلك يتيسر التحاقه بالجامعات في الخارج. وأن تكون الدراسة في المدرسة الثانوية "على مرحلتين: مرحلة إعدادية أو متوسطة ومدتها سنتان، ومرحلة ثانوية ومدتها ثلاث سنوات. وهكذا استحدث التعليم الإعدادي ضمن السلم التعليمي في عام 1961م، ومدّة الدراسة فيه سنتان.

إنشاء مدارس خاصة بالمرحلة الإعدادية

في بداية تطبيق التعليم الإعدادي لم تكن هناك مدارس خاصة بهذه المرحلة، فألحقت فصوله بالمدارس الثانويّة والابتدائيّة. ثمّ سارعت الحكومة إلى إنشاء مدارس خاصة بالمرحلة الإعداديّة، وقد بلغ عددها في العام الدراسي 1970/1969م 15 مدرسة للبنين، بها 3873 طالبا و1369 معلّما، و 11 مدرسة للبنات، بها 2689 طالبة و944 معلّمة.

استحداث الشهادة الإعدادية

في عام 1971م، وجّه مجلس الوزراء إلى دراسة واقع المرحلة الإعداديّة من كافة جوانبه، بالتعاون مع منظمة اليونسكو، وأفضى ذلك إلى صدور قرار مجلس الوزراء (رقم 333) في 17 أكتوبر 1975م، حيث "جعل الدراسة في المرحلة الإعداديّة ثلاث سنوات اعتبارا من العام 1977/1976م". ولذلك اتّجهت "إدارة المناهج والكتب والوسائل التعليميّة خلال العامين الدراسيين 1975/1974م - 1976/1975م لإنجاز مناهج المرحلة الإعداديّة ذات السّنوات الثلاث"، كما تمّ "استحداث امتحان رسميّ للصفّ الثالث الإعداديّ بدءا من العام الدراسي 1980/1979م، ويمنح المتخرّج شهادة إتمام الدّراسة الإعداديّة وذلك وفقا للقرار الوزاريّ رقم 168/217-1/1979م".

نشأة التعليم الديني

بعد انتشار المدارس الحديثة وتوسّعها، برزت الرغبة في تخصيص مدارس للتعليم الديني؛ ففي عام 1938م، افتتح معهد ديني بإشراف قاضي الشرع الشيعي، وفي عام 1943م، أسست الأوقاف السنّية المدرسة الدينيّة لتخريج متخصّصين في علوم الشريعة الإسلاميّة، واعتمدت مناهجها على مناهج الأزهر إضافة إلى تدريس العلوم الطبيعيّة واللغة الإنجليزيّة. وفي عام 1960 تمّ إدراج التعليم الديني تحت مظلة مديرية التربية والتعليم بأمر من صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة رحمه الله

المعهد الديني الجعفري: النشأة والتطور

تمّ إنشاء المعهد الديني الجعفري بناءً على الأمر الملكي الصادر من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في العام 2002م، وتمّ افتتاح المعهد من قبل معالي الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة وزير العدل آنذاك في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2003/2002.

انطلاق برامج محو الأميّة

عرفت مملكة البحرين انطلاق برامج محو الأمية منذ عام 1936م ويروى أنّ النادي الأدبي في المحرق أوّل من بادر إلى محاولة إزالة أمية بعض الأفراد، وكان طلاب الهداية يسهمون في ذلك، ولأن الأندية في البحرين كننادي إقبال أوال الليلي والنادي الإسلامي والمنتدى الإسلامي بالمنامة والنادي الأدبي بالمحرق ذات صبغة تعليمية، لذا تعتبر رائدة في إزالة الأمية. ولما أسس نادي العروبة سنة 1939م رأى أن يفتح في جزء من نشاطاته نشاطا لإزالة الأمية.

وفي العام 1953م تشكلت لجنة مكافحة الأمية بتطوع عدد من الطلاب الجامعيين البحرينيين الذين يدرسون في الجامعة الأمريكية ببيروت وقدمت مشروعا متكاملًا شاركت فيه جميع الأندية. وقد أدت هذه الجهود إلى زيادة عدد المتعلمين ممن هم فوق سن الخامسة عشر.

اللجنة الأهلية المشتركة لتعليم الكبار

في العام 1971م تشكلت اللجنة الأهلية المشتركة لتعليم الكبار، وافتتحت ثمانية فصول دراسية للنساء وخمسة فصول للرجال. وقدمت وزارة التربية والتعليم دعماً للمادى للجنة، وساهمت بالكتب والقرطاسية، إلى جانب استخدام المباني المدرسية كمراكز مسائية لمحو الأمية.

تولي وزارة التربية والتعليم مسؤولية محو الأمية وتعليم الكبار

بداية من عام 1973-1974م تولت وزارة التربية والتعليم مسؤولية محو الأمية وتعليم الكبار في البلاد بشكل رسمي، حين أنشئت مراقبة محو الأمية وتعليم الكبار. وأسندت إليها مهمة الإشراف على برامج محو الأمية وتعليم الكبار وتنفيذها. وقامت الوزارة بتنظيم برامج تعليمية لفئة الأميين وفئة الذين تجاوزوا مرحلة الأمية أو مرحلة المتابعة بنجاح ولديهم الرغبة في مواصلة الدراسة.

ويُعدّ عام 1976م البداية الحديثة لتعليم الكبار، قد افتتحت مراكز لتعليم اللغة الإنجليزية للمواطنين من الذكور والإناث في العام الدراسي 1976/77م. ونظراً لنجاح هذه التجربة فقد تمّ تعميمها على سائر أنحاء البلاد في العام الدراسي 1977/78م، ومدة الدراسة خمس سنوات. وقامت الوزارة ابتداءً من العام الدراسي 1973-1974م بإعداد أول خطة خمسية لمحو الأمية للأعوام (1984/83-1989/88م). و في 1983م تمّ تكوين " لجنة وطنية لمحو الأمية " يرأسها سعادة وزير التربية والتعليم وتضم في عضويتها ممثلين عن الجهات الرسمية والمؤسسات الأهلية.

البرامج التعليمية

خلال السنوات الأخيرة تحوّل اهتمام وزارة التربية والتعليم إلى التخطيط لدورات تدريبية متنوعة للكبار تصب في دعم التعليم المستمر مدى الحياة، إذ تتولى إدارة التعليم المستمر تنظيم برامج تعليمية لفئتين من فئات المجتمع: هما فئة الأميين وفئة تضم المتحررين الجدد من الأمية بنجاح ولديهم الرغبة في متابعة الدراسة من خلال المراحل الدراسية اللاحقة وهي مرحلتى المتابعة والتقوية، هذا بالإضافة إلى برامج التعليم المستمر التي تقدم لجميع فئات المجتمع.

تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

أولاً: صعوبات التعلم والإعاقات

إسهام وزارة التربية والتعليم في جهود الحكومة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في عام 1974م، تأسس في البحرين معهد إقليمي يوفّر الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والتربوية والتأهيلية للمكفوفين وضعاف البصر من البنين والبنات في سنّ التعليم: هو معهد النور للخليج العربي للمكفوفين، ثمّ تعيّر اسمه إلى المعهد السعودي البحريني للمكفوفين اعتباراً من يناير 1997م. وتشرف الوزارة على هذا المعهد الذي يتّبع التعليم الأكاديمي فيه نفس النظم المتّبعة في تعليم الأسوياء في المدارس الحكومية من حيث بنية التعليم والمناهج للمرحلتين الابتدائية والإعدادية. وعند إتمام الطالب للمرحلة الإعدادية يتم تحويله إلى المدارس الثانوية العادية التي تقدم له الرعاية الخاصة“.

وفي عام 1982م تأسس معهد الأمل للأطفال المعوقين امتداداً لمدرسة بيت الأمل التي أسستها جمعية رعاية الطفل والأمومة عام 1977م؛ لرعاية الأطفال الصمّ أو الذين يعانون تخلفاً عقلياً بسيطاً، وتأمين التعليم الذي يناسب قدراتهم وينميها.

وفي عام 2001م، صدر قرار من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باستحداث مركز الحد لذوي الاحتياجات الخاصة تابعاً لدار يوكو لرعاية الوالدين، وفي عام 2008م تمّ تحويل الإشراف عليه إلى إدارة التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، ويضمّ في العام الدراسي 2016-2017م 6 معلمين و23 طالباً.

تطور رعاية وزارة التربية والتعليم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة: إتاحة التعليم للجميع

استحدثت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي 1979-1980م وحدة فنية في إدارة التعليم العام باسم مجموعة رعاية المعوقين، أُسندت إليها مهمة تحديد حالات الإعاقة بالمدارس، والإشراف على الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي العام الدراسي 1986-1987م أنشئت مجموعة التربية الخاصة ضمن إدارة التربية الرياضية والكشفية والخدمات الطلابية، وفي العام ذاته بدأت الوزارة بتطبيق مشروع الفصول العلاجية كتجربة في مدرسة البسيطين الابتدائية للبنين، وذلك بفتح صفّين

دراسيين لحالات التأخر الدراسي وبطء التعلم. ثم في العام 1992م تبنت الوزارة تجربة دمج الطلبة من فئات بطء التعلم والتأخر الدراسي وصعوبات التعلم إلى جانب أقرانهم من الطلبة في الفصول العادية في مدرستين ابتدائيتين حكوميتين واحدة للبنات وأخرى للبنين.

استحداث إدارة التربية الخاصة: خطوة تطويرية رئيسية

في عام 2005م، استُحدثت إدارة التربية الخاصة ضمن الهيكل الإداري لوزارة التربية والتعليم؛ لإحداث نقلة نوعية في مجال رعاية هذه الفئات بما يتواءم مع أحدث التوجهات الدولية الملائمة للمملكة، وقد عُهد إلى هذه الإدارة وضع الخطط والبرامج الخاصة بتلبية مختلف احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ودمجهم في التعليم العام في المدارس العادية؛ من خلال توفير الخدمات التعليمية التي تضمن تنمية قدراتهم المختلفة في المراحل التعليمية الثلاث، ودعم تهيئة البيئة المدرسية التربوية والتعليمية المناسبة لهم، وتأمين الاحتياجات التدريبية للكوادر العاملة معهم، كما أوكل إلى هذه الإدارة المراجعة الشاملة للنظام التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة وأدائه، والعمل على تطوير مناهج وبرامج توائم الاتجاهات العالمية في الدمج، وإنشاء علاقات تعاونية تكاملية مع المؤسسات المجتمعية والمراكز التأهيلية.

الوسائل والمعينات والأجهزة المساندة: دعم مستمر لذوي الاحتياجات الخاصة

مبانٍ ومرافق ملائمة؛ تحرص وزارة التربية والتعليم منذ سنوات على تزويد المدارس الحديثة بمساعد كهربائية، وتخصيص صف دراسي للطلبة ذوي اضطراب التوحد ذي مواصفات خاصة، وعلى تخصيص منحدرات في المدارس القديمة لذوي الإعاقة الحركية.

خدمات مواصلات خصوصية؛ وفرت الوزارة منذ 2005م حافلة مجهزة بمصعد؛ لنقل 5 طلاب من ذوي الإعاقات الجسدية، ثم تطورت هذه الخدمة لتلبي زيادة عدد محتاجيها؛ ففي هذا العام 2017م تُستخدم 11 حافلة لنقل ما يزيد عن 70 طالبا وطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع محافظات المملكة، من بينها 7 حافلات مجهزة بمساعد كهربائية ووسائل أمن وسلامة وفق المعايير العالمية لنقل ذوي الاحتياجات الخاصة، و4 حافلات لنقل الطلبة ذوي الإعاقات الذهنية.

جهاز ووسائل مساعدة؛ بين عامي 2012 و 2017م، استفاد 297 طالبا مكفوقا في 28 مدرسة حكومية من أجهزة صحية ومعينات تربوية متنوعة؛ من أهمها أجهزة: Leberte Scoller، Roby، Video، CCTVR-CCTV، وآلة بيركنز، ونظارات خاصة، وطابعات برايل...

وكذلك استفاد الطلبة ذوو الإعاقة الجسدية من أجهزة ومعينات مختلفة؛ مثل الكراسي المتحركة يدويًا أو كهربائيًا (حسب حاجة الطالب)، وشاشات الحواسيب العاملة باللمس، والسماعات الرقمية، والكراسي والمقاعد ذات المواصفات الخاصة.

وفي إطار تطويع التقنية الحديثة لخدمة ذوي الإعاقة، تمّ في عام 2017م تدشين مطبعة المكفوفين الأولى من نوعها على مستوى دول العالم، وهي مطبعة “ برايلو 650 “، والتي تُعدّ أحدث وأكبر المطابع الإلكترونية المخصصة لطباعة الكتب والمذكرات الدراسية والامتحانات والنشرات الإرشادية وغيرها من المطبوعات بلغة برايل.

الأنظمة الخاصة والخدمات النوعية: تيسير تعلّم ذوي الاحتياجات الخاصة

موادّ تعليمية مُخصّصة: تمّ تطويع بعض المواد العلمية في مرحلة التعليم الثانوي، مثل الكيمياء والفيزياء والرياضيات وعلم الأحياء، ومواءمتها لقدرات الطلبة ذوي الإعاقات البصرية. نظام تقويميّ خاصّ: صدر في عام 2013م قرار بنظام تقويميّ خاصّ لمراعاة ظروف الطلبة من ذوي الإعاقات وصعوبات التعلم، ثمّ شمل النظام في عام 2015م الطلبة الذين يعانون من السكر أو السرطان.

إبتعاث وتدريب: منذ عام 2007م، توفّر الوزارة سنويًا بعثات محلية وخارجية للطلبة ذوي الإعاقات الحسية والجسدية واضطراب التوحد ومرضى السرطان. وقد بلغ عدد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين حصلوا على بعثات دراسية 287 طالبًا وطالبة.

ثانياً: الموهبة والتفوق

تأسيس مركز متخصص لرعاية الطلبة الموهوبين:

بدأت الوزارة منذ عام 2003م تجميع بيانات الطلبة الموهوبين بالمدارس الحكومية، ثمّ شهد محيط مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين في عام 2004م وضع حجر الأساس لمركز رعاية الطلبة الموهوبين، واستضافت المدرسة أنشطة المركز إلى حين افتتاحه رسمياً في 11/12/2007م تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر.

رعاية المتفوقين والموهوبين في المدارس الحكومية

يُعدّ برنامج رعاية الطلبة الموهوبين والمتفوقين من البرامج الطموحة التي شرعت وزارة التربية والتعليم في تطبيقها منذ العام الدراسي 1996-1997م، ويشمل في العام الدراسي 2017-2018م 50 مدرسة، وتتنوع مجالاته بين: الكشف عن الطلبة المتفوقين والموهوبين، وتصميم الأنشطة الإثرائية المرتبطة بالمنهج الدراسية، والبرنامج الإرشادي، والتدريب على مهارات البحث العلمي.

صفّ الروضة في التعليم الابتدائي النظامي: 1942-1959م

في عام 1942م، أضيف صفّ الروضة إلى المرحلة التحضيرية فأصبحت ثلاث سنوات، حيث تمّ افتتاح فصل واحد للروضة في إحدى مدارس البنات بالمحرق، وعندما أثبت هذا الفصل نجاحا كبيرا تشجّعت المديرية على افتتاح فصول مماثلة في المدارس الابتدائية الأخرى. وبعد صفّ الروضة، ينتقل الطفل آلياً في السنة التالية إلى ما يسمّى بالحدائق، وهي صفوف ملحقه كذلك بالمدارس الابتدائية، ومكمّلة للروضة، وتتشابه معها في الأهداف ونظام الدراسة، ومدّة التعليم فيها سنتان. وفي عام 1949م، بدأ التوجّه إلى فصل صفّ الروضة عن المدارس، حيث أُغي نظام الحدائق وحلّت محلّه الصفوف التمهيديّة، وحُقِّضت المرحلة التحضيرية إلى سنتين مرّة أخرى، وحُصّصت لصفّ الروضة بعض المباني المنفصلة، وفي إطار ذلك "تأسست أوّل دار للأطفال في عام 1955م.

إلحاق التعليم ما قبل الابتدائي بقطاع التعليم الخاص: 1960م

بدمج السنتين التمهيديتين مع التعليم الابتدائي اعتباراً من عام 1960م، أصبح التعليم ما قبل الابتدائي ضمن القطاع الخاص، أي خارج نطاق السّلّم التعليمي الحكومي، وأنشئت عام 1961م إدارة التعليم الخاص؛ لتتولّى الاشراف الإداري والفني على المدارس الخاصة ورياض الأطفال عملاً بما ورد في المرسوم رقم 11 لسنة 1961م. وفي عام 1965م افتتحت أول روضة مستقلة في مملكة البحرين بمبادرة أهلية من جمعية رعاية الطفل والأمومة. وقد تم تحديث القوانين المتعلقة بالمدارس الخاصة ورياض الأطفال؛ فصدر المرسوم رقم 21 لسنة 1977م، وتمّ تحديثه بإصدار المرسوم رقم 14 لسنة 1985م. ثمّ صدر قرار إداري في عام 1989م بوضع دليل المواصفات والمعايير بمبنى روضة الأطفال ومرافقها. وفي عام 1998م صدر المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1998م بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة.

رؤية جديدة لرعاية الطفولة المبكرة وتأسيس إدارة رياض الأطفال

في إطار ما في المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى من تأكيد على حفظ حقوق الأطفال في الرعاية والتنشئة السليمة، شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين ازدهاراً كبيراً لقطاع التعليم الخاص ورياض الأطفال، ومجموعة من المشاريع والبرامج التطويرية، من بينها تشكيل فريق عمل العناية بالطفولة في عام 2002م. وفي العام 2006م استحدثت إدارة رياض الأطفال، وأوكلت إليها مهام الإشراف والرقابة على رياض الأطفال في مملكة البحرين. أسست أول مدرسة ذات طابع غربي في البحرين من قبل البعثة التبشيرية الأمريكية، إذ فتحت زوجة القس زوهر أول مدرسة نظامية للبنات في البحرين عام 1899م وتلتها مدرسة أخرى للبنين عام 1902م.

ومع تطوّر التّعليم النّظامي في البحرين، لم تعد المدارس الأهليّة بشكلها القديم قادرة على المنافسة واستقطاب الطلبة، ولذلك أغلق أغلبها تدريجياً، ومع ما شهدته البحرين من نمو اقتصادي وازدياد عدد المؤسسات والجاليات الأجنبية العاملة بمختلف القطاعات، نشأت الحاجة إلى تأسيس جيل جديد من المدارس الخاصة ومدارس الجاليات، يمكن اعتبارها في تلك المرحلة مدارس عصرية: ففي عام 1940م أسست الكنيسة الكاثوليكية الرومانية مدرسة القلب المقدس، وكانت لغة التعليم فيها اللغة الإنجليزية، وقد انتقلت إدارة هذه المدرسة في عام 1953م للراهبات الكاثوليكيّات.

وفي عام 1947م، تأسست مدرسة بابكو تبعاً لمركز التدريب المهني في الزلاق ثم انتقلت هذه المدرسة إلى عوال عام 1954م، ثم تأسست المدرسة الهندية للجالية الهندية في البحرين في عام 1950م، وفي عام 1956م تأسست المدرسة الأوردية الباكستانية.

بداية الإشراف الحكومي على قطاع التعليم الخاص

في أكتوبر من عام 1961م، صدر أول قانون للتعليم الخاص لتنظيم هذا التعليم وضمان رقابته. وقد "خول مديرية المعارف لحكومة البحرين الإشراف الشامل على المدارس الخاصة ورياض الأطفال، وتلا ذلك تعيين مفتشين على هذه المدارس التي خضعت منذ ذلك الحين للإشراف الحكومي الدقيق".

دور وزارة التربية والتعليم في الإشراف على قطاع التعليم الخاص ودعم المدارس

تتولّى إدارة التعليم الخاصّ مجموعة من المهام أبرزها: تنفيذ زيارات تفقدية واستطلاعية لجميع المؤسسات التعليمية الخاصة لمتابعة مدى التزامها بالمعايير والاشتراطات للارتقاء بالخدمات التعليمية والتربوية المقدمة للطلبة، وتنظيم برنامج التهمّن التربوي لمعلمي ومعلمات المدارس الخاصة بالتعاون مع جامعة البحرين وتمكين بدءاً من عام 2012م، وهو مستمرّ حتى تاريخه، وتدريب منتسبي إدارة التعليم الخاص على الإطار العام لمراجعة المدارس الخاصة والمعاهد والمراكز التعليمية، ورعاية الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الدعم اللازم لهم، وتشجيع المدارس الخاصة على تدريس هؤلاء الطلبة، مع تقديم الدعم الأكاديمي والمعنوي لمرضى السرطان والأمراض المزمنة بالمدارس الخاصة، ومتابعة مدى التزام المدارس الخاصة بتدريس المواد الإلزامية وفق منهج وزارة التربية والتعليم وهي: اللغة العربية للطلبة البحرينيين والعرب، التربية الإسلامية للطلبة المسلمين، المواد الاجتماعية، والتربية للمواطنة لكافة الطلبة، ويتم صرف الكتب الدراسية لهذه المواد مجاناً لجميع طلبة المدارس الخاصة. وتهتمّ إدارة التعليم الخاص كذلك على مراجعة عدد من اللوائح المتعلقة بدورة العمل في المدارس الخاصة كالمعايير الفنية للمباني المدرسية، والرسوم الدراسية، إضافة إلى إصدار تعاميم تتضمن معايير واشتراطات السلامة في الحافلات المدرسية.

تطوّر المناهج الدراسية في التعليم الأساسي

طبيعة المناهج في مرحلة نشأة المدارس

بدأت المدارس الابتدائية الأولى في البحرين بمناهج دراسية تجمع بين التعليم الديني والتعليم الحديث، وقد تأثرت المناهج المعتمدة في المدارس الابتدائية بمناهج بلاد الشام خاصة، وكذلك العراق ومصر، وكان المنهج يتضمّن مواد الجبر والهندسة والكيمياء والفيزياء والموسيقى واللغة الإنجليزية..

وبعد تعيين الحكومة فائق أدهم مفتشاً عاماً على المدارس العامة في عام 1929م قام بإدخال مناهج جديدة على غرار المناهج اللبنانية، وألغيت من المناهج المواد الحديثة مثل الفيزياء والرياضيات إذ كانت تقدّم إلى الطلاب بشكل مشوه.

ومع بداية العام الدراسي 1940-1941م تمّ تطوير مناهج المرحلة الابتدائية بإدخال كتب (القراءة الرشيدة) لأطفال المدارس الابتدائية لأول مرة في تاريخ التعليم بالبحرين، والتوجه نحو تصميم مناهج دراسية محددة تُوفّر بموجبها كتب لجميع المواد التي يدرسها الطلبة في تلك المرحلة. وفي عام 1942م أُعدّ منهج اللغة العربية والدين والجغرافيا واللغة الإنجليزية للمدارس الابتدائية.

إِشَاء مَدِيرِيَةِ التَّعْلِيمِ وَجُهُودَهَا فِي تَطْوِيرِ المَنَاهِجِ

في عام 1960م تمّ دمج إدارتي البنين والبنات تحت اسم مديرية التعليم، وعملت على تحديث المناهج؛ ففي عام 1965م شكّلت لجان تطويرية لتأليف الكتب الدراسية، ابتداء من الصف الثالث الابتدائي حتى الصف السادس لبعض المواد كمادة اللغة العربية. وشهد العام 1966-1967م إصدار أول منهج مكتوب تحت عنوان (خطة ومناهج الدراسة في المرحلة الإعدادية). وجاء إصدار أول منهج مكتوب للمرحلة الابتدائية في عام 1969م ضم المناهج الدراسية لجميع المواد. وتم في العام الدراسي 1973/1974 إعداد منهج للرياضيات ومسودة كتابي الصف الأول والثاني للرياضيات. وإقرار خطة لإدخال التربية الموسيقية ضمن مادة الأناشيد من المرحلة الابتدائية، فضلا عن التوسع في تدريس اللغة العربية بالطريقة الكلية الصوتية في المرحلة الابتدائية لتضم 31 فصلا دراسيا موزعة على الصفوف الأولى لهذه المرحلة.

إِستِجَادَاتُ إِدَارَةِ المَنَاهِجِ وَبِنَاءِ الأَجْيَالِ الجَدِيدَةِ مِنَ المَنَاهِجِ

في عام 1975م تمّ رفع مراقبة المناهج والوسائل التعليمية إلى مستوى إدارة تتبع وكيل الوزارة المساعد للتخطيط والمناهج والعلاقات الثقافية ودعمها بالمختصين من ذوي الخبرة الطويلة، واستقدام عدد من خبراء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المختصين في تخطيط المناهج. وبادرت إدارة المناهج في العام 1975 إلى تطوير المناهج الدراسية وتجديدها. وتمّ في العام الدراسي 1975-1976م إقرار منهج المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للمرحلة الإعدادية على أن يراجع من قبل لجنة خاصة ليتلاءم مع ما يدرسه الطلبة في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

وقد تُوّجت هذه المرحلة بإصدار القرار الوزاري رقم 168/217-1/77 في 29 سبتمبر 1977 باعتماد المناهج الدراسية الجديدة المطوّرة بالمرحلة الإعدادية. وتمّ اعتماد مشروع تدريس المجالات العملية في المرحلة الإعدادية بالبحرين عام 1976/1975م.

وتواصلت جهود تطوير المناهج الدراسيّة عبر مشاريع مختلفة من أهمّها مشروع تدريس اللغة الإنجليزية بدءًا من الصف الأول الابتدائي في العام الدراسي 2004-2005م، ومشروع المنهج التكاملي الذي بدأ تطبيقه تجريبيا في العام 2006م.

تطوّر المناهج الدراسية في التعليم الثانوي

مراحل تطوير الأجيال الجديدة من مناهج التعليم الثانوي

تم في العام 1970 إجراء تعديل على منظومة إعداد المناهج وإصدار وثيقة مناهج الدراسة للمرحلة الثانوية التجارية، كما تم في العام 1971 اعتماد منهج معهد المدينة والنقابات (City & Gulid) بربطها بعد إجراء التعديلات التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي، وإدخال نظام التوجيه التربوي للتعليم الصناعي، وابتداء من العام الدراسي 1976/75م أصبحت المواد التجارية التي تُدرّس باللغة الإنجليزية تمثل 33% من الخطة الدراسية في التعليم التجاري.

وبعد دراسة نظام التشعيب والتفريع الثانوي وتقويمه، اتجهت الوزارة إلى تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالمرحلة الثانوية في نهاية الثمانينيات، وأعدت مناهج مطورة للمسارات المختلفة، وتم تأليف كتب جديدة لجميع المساقات.

وقد شمل التطوير والمراجعة مواد عديدة في الفترة بين 2003 و 2008م ؛ لمواكبة التحولات العالمية، فمع تطبيق نظام توحيد المسارات في العام 2005/2004 والتوسع فيه، واعتماد مساقات جديدة تهيئ الطالب لمرحلة ما بعد التمدد وسوق العمل، تمّ تطوير المناهج الدراسية واستحداث العديد من المساقات الإثرائية التطبيقية التي تعتبر مساندة ومكملة لتمكين الطالب، وتطوير غرف المحاكاة، ومناهج التربية الرياضية وتأليف مساقات نظرية لتتماشى مع متطلبات هذا النظام.

وحظيت مناهج التعليم الصناعي ومناهج التعليم التجاري بفرص التعاون مع جهات خارجية كاليونسكو، واستعانت بمناهج خارجية مثل "City and guilds".

وفي العام 2005 / 2006 تمّ اعتماد مساق خدمة المجتمع كمساق إلزامي ومتطلب للتخرج، وهو يعزز ثقافة التطوع وينمي المجتمع ويبني قيم المواطنة والانتماء مما يجعل شخصية الطالب منفتحة ومتفاعلة مع المجتمع.

ومع الانطلاق في تطبيق مشروع تحسين أداء المدارس في عام 2008م تم تطوير مقررات العلوم والرياضيات في المرحلة الثانوية، كما شهد نفس العام تطوير منهج اللغة العربية. وفي إطار التطوير المستمر تم توقيع مذكرة تفاهم مع مكتب التربية الدولي في يناير 2012 م لمدة 5 سنوات. تشمل المذكرة عدة مجالات من بينها مراجعة المنهج ليوجه إلى تعزيز الكفايات في مجالات التعلّم والحياة والعمل وقيم المواطنة وحقوق الإنسان والتّسمية المستدامة، وتنفيذ أنشطة في مجال تعزيز المواطنة وحقوق الإنسان. وتمخض عن هذا التعاون اعتماد الخطوط العريضة للإطار التوجيهي لتعليم المواطنة وحقوق الإنسان من قبل مكتب التربية الدولي.

الإشراف التربوي

رافق الإشراف التربويّ -تحت أسماء مختلفة- مسيرة التعليم في مملكة البحرين؛ مواكبا لتطورها، داعما لنجاحاتها، متفاعلا مع تحديات كلّ مرحلة من مراحلها. وخلال هذه المسيرة يمكن رصد ستّ مراحل مرّ بها الإشراف التربويّ في البحرين:

المرحلة الأولى: المدير مُفتشا في المدرسة (1919-1950):

عند بدء التعليم النظامي في البحرين؛ بتأسيس مدرسة الهداية الخليفية في عام 1919م، تولى مدير المدرسة، الأستاذ حافظ وهبة، مهمّة التفيتش على المعلمين، إلى جانب الأعمال الكتابية والإدارية المنوطة به. وبعد زيادة عدد مدارس الهداية، استمرت مهام التفيتش موكلة إلى المدير حافظ وهبة، وعُيّن في كل مدرسة كاتب يُساعده في الأعمال الكتابية ومهام التفيتش. ومع تولّي الحكومة المسؤولية الإدارية والمالية للتعليم في عام 1929م، عُيّن الأستاذ فائق أدهم مفتشا عاما على المدارس. ثمّ عُيّن الأستاذة فيقة صوّاف ناير في عام 1945م مفتشة للتعليم.

المرحلة الثانية: التفتيش التربوي العام (1951-1971):

استُحدث في العام الدراسي 1951-1952م قسم التفتيش العام ضمن أقسام مديرية المعارف، وكانت مهمته الإشراف على سير العمل في المدارس وطرق إدارتها، ثم صدر قرار بتعيين المشرف التربوي في المدارس؛ للإشراف على المعلمين، ومساعدة مديري المدارس في الاهتمام بالأمور الفنية والإدارية والشخصية المتعلقة بالعملين في المدارس.

وبعد سنوات قليلة، تمّ الفصل بين مهمتي التفتيش الإداري والتفتيش على المادة الدراسية، وعُيّن مفتش إداري، ومفتش لكل مادة دراسية، وتركزت مهمة مفتش المادة في مراقبة عمل المعلم في الصفّ وتقييم إلمامه بالمادة التي يدرّسها، وقد أُسندت هذه المهمة إلى عدد من الأساتذة من الدول العربية الشقيقة كمصر وسوريا ولبنان، كما عُيّن البحريني جليل العريض أول مفتش بحريني للعلوم، ثمّ مفتشا للمدارس الخاصة.

وفي مطلع الستينيات بدأ التفتيش التربوي يركّز على إعداد المعلم ليكون " مدرّس صفّ يعطي التلاميذ خبرات متكاملة" لا مدرّس مادّة، ويتوجّه إلى تجاوز تقييم معرفة المعلم بالمادّة إلى تقييم عمليات التعليم والإدارة الصّفية.

المرحلة الثالثة: التوجيه التربوي (1972-1974):

مع إعادة تنظيم الهيكل الإداري للوزارة، استحدثت في عام 1972م جهاز التوجيه التربويّ ضمن إدارة التعليم العامّ، وتغيّرت الرؤية من التفتيش والمراقبة إلى التوجيه التربويّ، وتركّزت جهود الموجهين في الإسهام في تطوير المناهج الدراسية، ومساعدة المعلمين في تنويع طرق التدريس والتغلّب على المشكلات الميدانيّة.

المرحلة الرابعة: اختصاصيّ المناهج الدراسية (1975-1996)

تبعاً لقرار إعادة التشكيل الإداري لوزارة التربية والتعليم الصادر في عام 1975م، أنشئت إدارة المناهج والكتب والوسائل التعليميّة، ونُقل إليها التوجيه التربويّ من إدارة التعليم العامّ، وأُوكلت إلى تلك الإدارة الجديدة مهامّ تطوير المناهج وطرق التدريس والتقويم. وفي تلك المرحلة تطوّر التوجيه التربويّ وفق أسس علمية تراعي احتياجات المعلمين حينذاك، وقد بلغ عدد الموجهين 49 موجهًا (41 من الذكور، 8 من الإناث)، يزورون المعلمين في مدارس مملكة البحرين بمعدّل زيارة واحدة للمعلم في العام الدراسيّ

المرحلة الخامسة: فصل التوجيه التربوي عن إدارة المناهج وإلحاقه بإدارة التعليم العام والفني (1997-2004)

فُصل جهاز التوجيه التربوي خلال العام الدراسي 1997-1998م عن إدارة المناهج، وأُلحق بإدارة التعليم العام والفني. وفي تلك المرحلة حُدّدت مهام قسم التوجيه التربوي، ومسؤوليات الموجه التربوي ومهامه الأساسية، وقد تعلّقت تلك المهام والمسؤوليات بتطوير العملية التعليمية داخل الصفوف، وتقييم أداء المعلم وفق معايير توافق ما يشهده الميدان التربوي من تطوّر.

المرحلة السادسة (المعاصرة): الإشراف التربوي (من 2005 إلى 2017)

استُحدثت إدارة الإشراف التربوي خلال العام الدراسي 2005-2006م؛ فبدأ التحوّل إلى الإشراف التشاركي، ووُضعت بين 2005 و2007م وثيقة لتفعيل إسهام الإشراف التربوي في قيادة تطوير التعليم والتعلم، وتجويد مخرجاتهما. واستناداً إليها وُضع أوّل دليل للإشراف التربوي يُحدّد رسالة الإشراف التربوي ومهامه، ويُقنّن آلياته وأدواته واستماراته، واعتمد العمل به بدءاً من العام الدراسي 2008-2009م. وبناء على نتائج مراجعة الدليل، اعتُمدت استمارة للملاحظة الصفية موحّدة تستوعب متطلبات المشاريع التطويرية في الوزارة من ناحية، وملاحظات هيئة جودة التعليم والتدريب من ناحية أخرى، وتمّ تعميمها على مختلف القطاعات وتجريبها خلال العام 2015م-2016م. ونفذت إدارة الإشراف التربوي عشرات البرامج التطويرية ودرّبت مئات المعلمين والمعلمين الأول عليها.

نُظّم الامتحانات والتقويم

واكب الاهتمام بالامتحانات الحراك التربوي الذي شهدته الساحة التعليمية منذ انطلاق التعليم النظامي عام 1919م وحتى اليوم، وكان لكلّ محطة تطويرية شهدتها نظام التعليم أو مناهجه الدراسية أثر مباشر في تطوّر أنظمة التقويم والامتحانات.

نظّم الإمتحانات حتى أواسط الأربعينيات :

خلال مرحلة ما قبل التعليم النظامي؛ أي مرحلة الكتاتيب أو "المطوّع" والمدارس الأهلية، كان النظام المعتمد في التقويم تقليدياً يكتفي بامتحان قدرة الطالب على استعراض ما حفظه من

القرآن الكريم خصوصاً، أما شهادة النجاح فكانت عبارة عن تنظيم احتفال بالطالب الذي أتمّ الحفظ، فـ “ عند حفظ الطفل القرآن الكريم تُعدّ له حفلة يُطلق عليها زفة الختمة “
ومن المرجّح** أن تكون الاختبارات خلال السنوات الأولى من التعليم النظامي تقليدية تقوم على قياس قدرة الطالب على استعراض ما حفظه واسترجاع ما يتذكره، خصوصاً في غياب كتب مدرسية مطبوعة آنذاك.

ومع تويّي الحكومة المسئولية الإدارية والمالية للتعليم عام 1930م، بدأ الإشراف الإداري على الامتحانات، وخصوصاً مع تعيين مفتش عام للتعليم. لكنّ نظم الامتحانات ظلّت حتى أواسط الأربعينيات متروكة لاجتهاد المدراء والمدرّسين، وكان لكلّ مدرسة شهادتها الخاصة.

تطوير نظم الإمتحانات وتوطينها:

سعيًا إلى تطوير نظم الامتحانات لتتلاءم مع فلسفة التعليم وأهدافه وإمكاناته، ومع اتجاهات التقويم الإقليمية والعالمية، استدعت الوزارة عام 1975م خبيراً من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للمساعدة في ذلك. وجرى تبعاً لتقاريره تعديل توزيع الدرجات المخصّصة لمختلف المواد بين أعمال السنة والامتحانات آخر العام، وألغيت امتحانات الفترات، وعُقد امتحان في منتصف العام الدراسي وآخر في نهاية العام لجميع الصفوف الابتدائية والإعدادية. كما صدر في العام نفسه قرار بإعادة التشكيل الإداري لوزارة التربية والتعليم، سُميت بموجبه إدارة الامتحانات العامة ومحو الأمية-التي استحدثت عام 1969م- إدارة التقويم والامتحانات.

وحدثت عام 1980/1979م تغييرات كبيرة في نظم الامتحانات، منها أهمّها: إلغاء شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، واستحداث امتحان رسمي للصف الثالث الإعدادي واعتماد الشهادة الإعدادية، وتنظيم الامتحانات في مراحل التعليم العام والتجاري والديني.

وقد شهد العام الدراسي 1981/1980م تطبيق مناهج وطنية جديدة، وبالتالي إعداد امتحانات وطنية. ومنذ ذلك الحين لم تُعدّ امتحانات الثانوية العامة تُعدّ وتُطبع بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية.

وصدر المرسوم الأميري رقم (1) لسنة 1983م، وبموجبه أُسندت الجوانب الفنيّة والعلميّة في الامتحانات إلى وحدة التقييم التربوي بإدارة المناهج، في حين أُسندت الأمور التنظيميّة المتعلقة بالامتحانات العامة إلى إدارتي التعليم الإعدادي والثانوي.

تجديد أنظمة التقييم والإمتحان :

شرعت الوزارة منذ عام 1983/1984م في تطوير التقييم والامتحان؛ فصدر قراران وزاريان يؤسسان لنظام جديد للتقييم والامتحانات في البحرين، وقد تكوّن النظام الجديد من خمس مواد؛ الأولى تعلقت بتنظيم عملية التقييم، والثانية تناولت أسلوب التقييم، والثالثة اختصت بتقدير الدرجات، والرابعة تناولت أسس النجاح، أما الخامسة فقد بيّنت حالات الرسوب. وكان من أبرز سمات التّجديد في ذلك النظام: توظيف التقييم في تحسين نوعية التعليم والتعلّم وعلاج مشكلاتهما، وتحديد أساليب التقييم التي تتناسب مع طبيعة كل مرحلة من المراحل الدراسية وأهدافها، وإرساء مفهوم التقييم المستمر، والتأكيد على جانبيّ التشخيص والعلاج في عملية التقييم، وتقليل احتمالات الرسوب، ومراعاة حالات بطء التعلم وضعف التحصيل.

تطوير نظام التقييم الجديد :

توظيفا للتقنيات الحديثة في تطوير نظم التقييم والامتحان، أُدخل نظام الحاسب الآلي في العام الدراسي 1990/1991م لمعالجة أعمال الكنترول في امتحانات الثانوية التجارية، ثمّ توسّع المشروع ليشمل امتحانات صفوف المراحل التعليميّة الثلاث.

وبدأ العمل منذ 1993م على وضع نظام خاصّ للتقييم التربوي في التعليم الثانوي؛ يواكب تطبيق نظام الساعات المعتمدة والتطوير الشامل للمناهج، و في العام الدراسي 1995-1996م استُحدث نظام مطوّر للتقييم التربوي في المدارس الابتدائية التي تطبّق نظام معلم الفصل، ثمّ صدر قرار وزاري عام 1998م بشأن نظام التقييم التربوي في التعليم الثانوي الصناعي، تبعه قرار آخر عام 1999م بشأن تعديل بعض أحكام نظام التقييم التربوي في التعليم الثانوي.

استحداث مركز القياس والتقويم

كان قسم التقويم التربوي بإدارة المناهج هو النواة التي نشأ منها مركز القياس والتقويم، حينما أُسندَ إلى القسم تطوير ومتابعة تطبيق أول نظام للتقويم التربوي بالمرحلة الابتدائية عام 1995م، وكانت المهام الرئيسية للقسم هي تدريب المعلمين على آليات تطبيق النظام وتطوير استمارات رصد درجات الطلبة.

وفي عام 2004م، اعتُمد الهيكل التنظيمي والمالي لمركز القياس والتقويم بأقسامه الخمسة: تقويم الطلبة وتوزيع الدرجات، وتقويم المناهج والكتب الدراسية، وتقويم البرامج والمشاريع والأنشطة التربوية، وتقويم الهيئات الإدارية والإشرافية والتعليمية، وبناء وتقنين الاختبارات والمقاييس. وكان من أهم مسؤوليات المركز بناء وتطبيق وتحليل الامتحانات الوطنية من العام 2004م حتى 2007م، وإعداد تقارير تحسين التعليم في ضوء نتائجها. كما أُسندت إلى المركز عدة مهام إضافية، منها: إعداد وتحليل نتائج الاختبارات، والتدريب على تقييم أثر البرامج التي تُقدمها وزارة التربية والتعليم.

تجربة عريقة في التدريب

منذ انطلاقة مشروع التعليم الحديث في البحرين سعى المسؤولون عن التعليم إلى استقدام معلمين وإداريين من البلاد العربيّة من ذوي الخبرة والثقافة؛ من أجل إرساء قواعد النظام التعليمي الجديد، وتهيئة الكوادر التعليمية البحرينية ليكونوا بمثابة الأرضية السليمة التي ستقوم عليها مشاريع التنمية التعليمية، ونشر الوعي بالتعليم في أرجاء البلاد مستقبلاً.

وقد تأهل عدد كبير من البحرينيين آنذاك على أيدي هؤلاء الوافدين الخبراء بأسلوب الممارسة الفعلية في الميدان المدرس

سي والتوجيه المباشر. ثم انطلقوا بعد ذلك إلى حضور دورات تدريبية داخل البحرين وخارجها لرفع مستواهم العلمي والتربوي، حيث ابتعثت أول دفعة من المعلمين عام 1928م إلى الجامعة الأمريكية ببيروت. كما ابتعثت دفعة أخرى عام 1945م إلى القاهرة.

وبعدها استمر ابتعاث أعداد متتالية من الطلاب لتأهيلهم كمعلمين، وتوجيههم نحو تخصصات معينة تبعا لاحتياجات التعليم الآنية. وفي الوقت نفسه تم تدريب المعلمين العاملين بالميدان إما عن طريق الابتعاث أو بعقد البرامج والدورات التدريبية.

وفي عام 1947م استحدث قسم الدراسات المسائية التكميلية، واستهدف تزويد المعلمين بالثقافة العلمية والتربوية وبخاصة في مجال اللغات والرياضيات والتربية، ثم أدخلت عليه إضافات منهجية في مجالات العلوم والاجتماعيات. واستمر الحال على ذلك حتى افتتاح المعهد العالي للمعلمين عام 1966م والمعهد العالي للمعلمات عام 1967م اللذين أسسا وفق مناهج أكاديمية حديثة منتظمة يتخرج منها الدارس معلما مؤهلاً للتدريس في المرحلتين الابتدائية والإعدادية.

وفي عام 1973م تأسس مركز التأهيل التربوي لرفع مستوى الأعداد الكبيرة من المعلمين والمديرين ممن هم في مستوى الشهادة الثانوية أو دونها. واستمر المركز حتى عام 1981م حين صدر قرار وزاري بإلحاقه بكلية التربية في جامعة البحرين.

مسيرة التعلم الإلكتروني

قبل الانطلاق في تطبيق مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل في مرحلته التجريبية الأولى في سبتمبر من العام الدراسي 2004/2005م، كانت وزارة التربية والتعليم خلال الفترة الفاصلة بين عامي 1985 و2003م قد خطت خطوات مهمة في إدخال تقنية المعلومات والاتصال في جميع المدارس الحكومية وفي المراحل الدراسية كافة. فقد بدأ إدخال تقنية المعلومات في مدارس التعليم الثانوي منذ العام 1985 بإدراج مادة الحاسب الآلي ضمن المقررات الدراسية، باعتبارها مادة اختيارية، وتدرج المشروع من التجريب إلى التعميم في جميع المدارس الثانوية، وتحوّلت مادة الحاسب الآلي من مادة اختيارية إلى مادة إلزامية. ثمّ تمّ تطبيق المشروع في المدارس الإعدادية والابتدائية، وأنشأت الوزارة مختبرات الحاسب الآلي بكل مدرسة حسب عدد الطلاب وحسب المسار؛ فالمدرسة التجارية بها من 7 إلى 11 مختبرا والصناعية من 6 إلى 7 والثانوية العامة من 2 إلى 3 مختبرات.

وتعدّ مراكز مصادر التعلم التي تمّ تعميمها في المدارس بمثابة النواة الأولى لاستخدام الوسائط المتعددة في عمليتي التعليم والتعلم، وقد رافق هذه العملية إعداد أعضاء الهيئات الإدارية والتعليمية بالمؤسسات التعليمية وتدريبها لامتلاك المهارات الأساسية للتعامل مع الحاسوب، حتى أصبح الرخصة الدوليّة لقيادة الحاسوب من المؤهلات المطلوبة للوظائف التعليمية في الوقت الحاضر.

مشروع جلاله الملك حمد مدارس المستقبل

توجت جهود وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم الإلكتروني بالمبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى. وعمل المشروع على إدخال التقنية في التعليم لتشمل جميع مدارس مملكة البحرين وتمكّنها من توظيف تكنولوجيا التعليم والمعلومات الحديثة؛ لذا كان التوسّع فيه بشكل أفقيّ ومرحليّ ليشمل عددا من المدارس في كل عام دراسي، ويغطي جميع مجالات المشروع، ويوفّر أساسيات تنفيذه والكوادر البشرية المساندة. وعملت الوزارة من خلاله على إتاحة أقصى قدر من التفاعل التربويّ عبر التقنيات الحديثة من خلال ربط المدارس بشبكة الاتصالات الإلكترونيّة عبر البوابة التعليمية المركزيّة، وتم تشبيك جميع المدارس بشبكة الإنترنت والإنترنت، وتوفير مجموعة من الأجهزة لكل المدارس التي يشملها المشروع بحيث تمكّنها من تطبيق التعلم الإلكتروني.

وقد انضمت مدارس المملكة إلى المشروع على خمس مراحل كما هو موضّح في الشكل أدناه. وتمّ تحويل الصفوف الإلكترونيّة بمدارس المرحلة الأولى والثانية والثالثة إلى مركز تقنية معلومات واتصال لجميع المحافظات، ووضع خطة تطبيق المشروع في مدارس المرحلة الابتدائية بحيث تتناسب مع طبيعتها وخصائص طلبتها، ولتتكامل مع المشاريع الأخرى المطبقة في المرحلة مثل تدريس اللغة الإنجليزيّة من الصف الأول، ومشروع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة؛ لذا تم توفير سبورات إلكترونية وحاسب محمول وجهاز عرض وسائط متعددة بكل صفوف الحلقة الأولى بالمدارس الابتدائية.

المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال (RCICT)

أسس المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بناءً على الطلب المقدم من حكومة مملكة البحرين إلى المجلس التنفيذي لليونسكو الذي وافق على هذا الطلب خلال دورته رقم 177. قبل التدشين الرسمي للمركز الإقليمي في مملكة البحرين، تم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات داخل المملكة وخارجها، حيث توجت هذه الجهود بافتتاح المركز الإقليمي في العام 2012م.

ويعمل المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال (RCICT) بمملكة البحرين تحت إشراف منظمة اليونسكو، وهو مركز معتمد من الفئة الثانية، إذ يستكمل الجهود التي تقوم بها منظمة اليونسكو لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وبناء مجتمعات المعرفة.

برنامج التمكين الرقمي في التعليم

استثماراً لنجاحات مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل، أعلن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى خلال الدورة الثامنة لمهرجان "البحرين أولاً" عن انطلاق "التمكين الرقمي في التعليم"؛ ليكون استكمالاً وامتداداً لمشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل.

ويستهدف التمكين الرقمي في التعليم تدريب الأفراد والجماعات تدريباً مستمراً؛ لإكسابهم القدرة على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية التعلمية والعمليات المساندة لها وذات الصلة بها، توظيفاً آمناً مسؤولاً، بمهارة وكفاءة وفاعلية وذلك من أجل بناء الكفاءات الوطنية القادرة على إنتاج المحتوى التعليمي الرقمي، وتخرج أجيال قادرة على الإبداع والابتكار والريادة وإنتاج معرفة رقمية نوعية منافسة.

وقد أطلقت المرحلة الأولى من البرنامج بنجاح في 5 مدارس حكومية، وخلال العام الدراسي 2016/2017 توسّع ليضم 12 مدرسة إعدادية، وارتفع بذلك عدد المدارس المطبقة إلى 17 مدرسة إعدادية للبنين والبنات.

الابتعاث إلى مؤسسات التعليم العالي في الخارج (1928م)

سعى إلى توافر الكفاءات البحرينية القادرة على إدارة المؤسسات الإدارية والتعليمية والاقتصادية الناشئة، والإسهام فيما بدأت تشهده البلاد من نهضة على جميع الأصعدة، ابتعثت حكومة البحرين في العام 1928-1929م أوّل مجموعة من الطلاب البحرينيين المتفوقين صيف 1928م للدراسة في الجامعة الأمريكية ببيروت، وقد ضمت تلك البعثة الرسمية الأولى ثمانية طلاب، خطّطت الحكومة لتعيين أربعة منهم مدراء للمدارس بعد عودتهم من بيروت.

ثمّ كانت أوّل بعثة دراسية للبنات في عام 1937م، حيث ابتعثت لولوة محمد الزباني لتتدرّب على أصول التدريس في دار المعلّّّات /الكلّية البريطانية السورية ببيروت، وفي العام الذي يليه ابتعثت طابنتان بحرينيتان إلى نفس الكلّية، ثمّ ألحقت بالثلاثة مديرة مدرسة ومدّسة في العام 1939م. وتواصل الابتعاث في الأعوام التالية؛ فقد كانت مديرية التربية والتعليم تحرص على إرسال المتفوّقات في امتحان الشهادة العامة للدراسة في الجامعات العربية والغربية.

وبعد تأسيس التعليم الثانوي بافتتاح مدرسة المنامة الثانوية، فتحت الحكومة آفاق التعليم الجامعي أمام المتفوّقين من خريجي المدرسة؛ ولذلك "في عام 1945م، أرسل 16 طالباً من المدرسة الثانوية إلى القاهرة، وكان هناك قبلهم 8 طلاب. وفي نفس العام ابتعث ثلاثة طلاب إلى الجامعة الأمريكية (بيروت)

نشأة مؤسسات التعليم العالي البحرينية وتطورها:

1. من مدرسة التمريض إلى كلّية العلوم الصحية:

افتتحت حكومة البحرين أوّل مدرسة للتمريض في مستشفى النساء بالسلامانية بتاريخ 1 أكتوبر 1959م؛ من أجل تكوين الممرضات نظرياً، وتدريبهنّ عملياً لمُدّة ثلاث سنوات على عمليات التمريض المختلفة.

ومع التوسّع في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحيّة، ازدادت الحاجة إلى توافر الإطارات الصحيّة البحرينية في التخصّصات المختلفة؛ فتمّ تطوير مدرسة التمريض لتصبح كلّية علوم صحية، وافتتح مبنى جديد لهذه الكلّية في عام 1976م.

2. المعهد العالي للمُعَلِّمين (1966م) والمعهد العالي للمُعَلِّمات (1967م):

في إطار تطوير إعداد المُعَلِّمين، أُلغِيَ قسم المُعَلِّمين من شعب الدراسة بالمرحلة الثانوية، وافتُتِح المعهد العالي للمُعَلِّمين في عام 1966م، والمعهد العالي للمُعَلِّمات في عام 1967م، وقد مثَّل الحدثان البداية الفعلية للتعليم العالي في البحرين. وكان الهدف من إنشاء المعهدين إعداد حملة الشهادة الثانوية العامة في مدَّة عامين دراسيين؛ ليحصلوا على “دبلوم المعهد العالي” الذي يؤهِّلهم نظريًا وعمليًا لتدريس صفوف المرحلتين الابتدائية والإعدادية.

3. الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية (1978م)

سعى إلى التوسُّع في التخصُّصات التي يوفِّرها التعليم العالي البحريني، بما يلائم احتياجات المجتمع المتنامية كمًّا وكيفًا، تمَّ دمج معهدي المُعَلِّمين والمُعَلِّمات، وأنشئت الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية عام 1978م بموجب المرسوم الأميري رقم 11 لسنة 1978م. وكُلِّفت الكليَّة، أساسًا، بتطوير الطاقات البشريَّة البحرينية؛ لتكون فاعلة في نهضة البلاد، مؤسَّسة لمستقبلها. وكانت مدة الدراسة في الكلية أربع سنوات، يتخرج فيها الطلبة بشهادة البكالوريوس في تخصُّص الآداب أو العلوم أو التربية.

4. كلية الخليج الصناعية (1968م)

تلبية للحاجة المتزايدة إلى التخصُّصات الفنيَّة والتقنيَّة والصناعية، أُسِّست عام 1968م كلية الخليج الصناعية بمدينة عيسى؛ فكانت أول كليَّة للتعليم التقنيِّ العالي، وتكفَّلت بتخريج فنيين مهرة في التخصُّصات الصناعية.

5. كلية الخليج للتكنولوجيا (1981م)

مواكبًا لما يشهده التعليم العالي من تطوُّر، تمَّت-بموجب المرسوم الأميري رقم (2) لعام 1981م- إعادة تسمية كلية الخليج الصناعية؛ لتصبح كلية الخليج للتكنولوجيا، وتركَّز الاهتمام فيها في مجالين هامين هما الهندسة والأعمال التجارية.

6. جامعة الخليج العربي (1981م)

ساهمت مملكة البحرين في تأسيس جامعة الخليج العربي كأول صرح تعليمي مشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بموجب مرسوم صادر عن المجلس العام لوزراء التربية

والتعليم في دول مجلس التعاون في اجتماعهم بالكويت في مارس 1980م. وكان من أبرز أهداف إنشاء الجامعة في البحرين: تكوين الجامعيين والمتخصصين في فروع المعرفة العلمية والمهنية التي تحتاجها الدول الأعضاء، وإجراء البحوث في مجالات التنمية المختلفة، وتطوير الدراسات التخصصية التي تستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء. وتضم الجامعة كلية الطب والعلوم الطبية وكلية الدراسات العليا، وتقدم برامج البكالوريوس في الطب، والماجستير في الطب المختبري، والدراسات التقنية (4 برامج)، والدراسات التربوية (4 برامج).

7. معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (1981م)

افتتح مركز البحرين لتدريب المصرفيين في 28 مارس 1981، وقد أنشئ بهدف توفير فرص التدريب للقطاع المصرفي، وبلغ عدد المشاركين في سنته الأولى 450 مشاركاً. وفي عام 1988م تمّ تغيير اسمه إلى معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وتوسّع ليُطرح برامج أكاديمية في مستوى التعليم العالي تمنح مؤهلات الدبلوم والبكالوريوس والماجستير بالتعاون مع جامعات أمريكية وبريطانية.

8. معهد البحرين للتدريب (1981م)

تأسّس مركز التدريب المهني عام 1981م كأول مؤسسة يؤسسها المجلس الأعلى للتدريب المهني. وفي 1992م صدر قرار مجلس الوزراء بتغيير اسم المركز إلى معهد البحرين للتدريب؛ بهدف تطوير التنمية البشرية في مملكة البحرين. ومنذ عام 2008م، ومع تدشين الرؤية الاقتصادية 2030، عمل المعهد على توفير فرص للتدريب عالية الجودة؛ لتلبية احتياجات مختلف القطاعات الصناعية والإنشائية والاقتصادية ونظم المعلومات والصناعات الخدمية. وأصبح المعهد تحت مظلة وزارة التربية والتعليم منذ عام 2011م.

9. جامعة البحرين (1986م)

من التواريخ الفارقة في مسيرة التعليم العالي في مملكة البحرين العام 1986م؛ ففيه صدر المرسوم الأميري رقم 12 لسنة 1986م بإنشاء جامعة البحرين وتنظيم عملها، وأوجب هذا المرسوم دمج كلية الخليج للتكنولوجيا والكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية وانتقال أموالهما وموجوداتهما إلى جامعة البحرين.

وفي عهد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المفدى، صدرت مكرمة ملكية سامية بتخفيض الرسوم الدراسية في جامعة البحرين لتغدو رسوما رمزية، وإعفاء الطلبة غير القادرين على دفعها؛ فساعد ذلك آلاف الطلبة على الالتحاق بالبرامج الأكاديمية التي تناسب ميولهم وتطلعاتهم المستقبلية، حيث أُتيحت فرص التعليم العالي لكل من حاز على معدل 70% فأكثر في الثانوية العامة. وحدث كذلك توسع نوعي في حقول التخصص بالجامعة، فتمّ إنشاء ثلاث كليات جديدة؛ وبذلك أصبحت الجامعة تضم ثماني كليات هي: الآداب، والعلوم، والتربية، وإدارة الأعمال، والهندسة، والحقوق، وتقنية المعلومات، والتعليم التطبيقي.

10. كَلِيَّة البحريين للمعلمين (2008م)

انفتاحا على التجارب الدولية الرائدة في مجال تكوين المعلمين، تمّ بالتعاون مع المعهد الوطني للتعليم بسنغافورة تأسيس كلية البحرين للمعلمين عام 2008م ضمن كليات جامعة البحرين. وتطرح الكلية برنامج بكالوريوس التربية ومدته 4 سنوات دراسية، ويستقطب البرنامج خريجي المرحلة الثانوية ذوي التحصيل الأكاديمي العالي، كما يتميز بمناهج أساسية متطورة، بالإضافة إلى أربعة مسارات تخصصية تزود الطلبة بالمعارف والمهارات اللازمة للأداء المهني المتميز في المدارس الابتدائية.

كما تُقدّم كلية البحرين للمعلمين برامج تدريبية لموظفي وزارة التربية والتعليم؛ مما يسهم في رفع كفاءتهم المهنية، ويُكّنهم من أداء أعمالهم التربوية والقيادية بمهنية واقتدار، وقد تجاوز عدد المتدربين في برامج دبلوم القيادة العليا في عام 2016/2017م أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 2007/2008م.

11. كلية البحرين التقنية (بوليتكنيك البحرين) (2008م)

لتزويد سوق العمل بالمتخصصين والفنيين والخبراء في المجالات الفنية والتطبيقية، صدر المرسوم رقم 65 لسنة 2008م بإنشاء كلية البحرين التقنية (بوليتكنيك البحرين) وتنظيم عملها. ومن أبرز مهامها توفير قدر كاف من البرامج التعليمية والتدريبية المواكبة للتوجهات الاقتصادية للمملكة، وإشراك القطاع الخاص في تصميم البرامج التعليمية والتدريبية وفق احتياجات سوق العمل.

ومدة الدراسة في الكلية إما عامان يُفضيان إلى شهادة الدبلوم في الإدارة المكتبية أو في إدارة الأعمال، أو أربعة أعوام تُفضي إلى شهادة البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات أو في التقنية الهندسية.

12. مدينة الملك عبد الله الطبية (2016م)

مدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز الطبية مشروع خليجي رائد، وإضافة مُميّزة لمنظومة الرعاية الصحية في مملكة البحرين، وفكرة إنشائها كانت بتوجيه من عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الذي أهدى، باسم الشعب السعودي، مليار ريال سعودي إلى الشعب البحريني. ولقد وهب عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله أرضاً بمساحة مليون متر مربع؛ لُبنى عليها المدينة الطبيّة في موقع اختير برؤية إستراتيجية ثاقبة هدفت إلى تيسير وصول المرضى والزوار، وخدمة التنمية المستقبلية في المحافظة الجنوبية.

13. مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة (2001م)

في إطار إتاحة فرص التعليم العالي للجميع، وتنويع مجالاته، وضمان جودته، يشجّع دستور المملكة وقوانينها القطاع الخاصّ على الاستثمار التّوعّي في التعليم العالي؛ فلقد نصّت المادة (7/ج) من دستور مملكة البحرين على أنّه: "يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة، ووفقاً للقانون."

وكان الترخيص لأوّل مؤسسة تعليم عالٍ خاصة في عام 2001، وصدر قانون التعليم العالي رقم 3 لسنة 2005م لتنظيم شؤون التعليم العالي بالمملكة، بما فيه التعليم العالي الخاص.

أبرز الإنجازات في مجال التعليم العالي

في إطار الرؤية الإصلاحية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، حقّق التعليم العالي البحرينيّ الكثير من أهدافه ومطامحه، ولعلّ من أبرزها: التوسّع في فرص التعليم العالي المتاحة داخل المملكة وخارجها؛ سواء بزيادة فرص التعليم العالي التي تطرحها مؤسّسات التعليم العالي القائمة، أو بإضافة تخصصات جديدة، أو بإنشاء

مؤسسات تعليم عالٍ جديدة، أو من خلال تطوير البعثات والمنح الدراسية لتشمل المتفوقين من خريجي المدارس الخاصة، وذوي الاحتياجات الخاصة، أو بتخصيص المنح والبعثات خارج المملكة للتخصصات الدقيقة في مختلف العلوم في مؤسسات التعليم العالي العريقة في مختلف دول العام.

تعزيز جودة التعليم العالي في المملكة: حيث تسهر الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي على مراقبة برامج مؤسسات التعليم العالي، والخدمات المساندة التي تقدمها، وجودة أداؤها ومخرجاتها. كما تحرص الوزارة على تنمية البحث العلمي وتشجيعه ليُسهم في تقدّم المعرفة وتعميقها وتعزيز الإبداع والابتكار لخدمة متطلبات المجتمع.

نشر الثقافة المعززة للمواطنة الرشيدة وتأسيس قيم الولاء والتسامح والاعتدال والمشاركة المجتمعية: من خلال البرامج الجامعية، ومنها تدريس مادة تاريخ البحرين المعاصر كمتطلب إجباري في مؤسسات التعليم العالي، وتدريس العديد من المقررات ذات الصلة بحقوق الإنسان في كليات الحقوق والتربية، وكذلك إلزام مؤسسات التعليم العالي الخاصة بتدريس مقرر اللغة العربية كمتطلب جامعي، بمعدل ثلاث ساعات معتمدة.

لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة

في 7 أكتوبر 1967م صدر إعلان عن حكومة البحرين بإنشاء اللجنة الوطنية لليونسكو برئاسة سمو الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس التربية والتعليم رئيساً للجنة، والأستاذ أحمد علي العمران المدير العام للتربية والتعليم نائبا للرئيس والشيخ عبد العزيز بن محمد آل خليفة مساعد المدير العام للتربية والتعليم سكرتيراً عاماً وستة أعضاء آخرين من الحكومة وأربعة آخرين من خارجها (13 عضواً).

وشاركت البحرين في عام 1968م في المؤتمر العام الخامس عشر لليونسكو بصفة منتسب، وشاركت في المؤتمر العام السادس عشر لمنظمة اليونسكو برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة مساعد المدير العام للتربية.

التعاون بين مملكة البحرين واليونسكو

بدأ التعاون بين البحرين واليونسكو منذ عام 1966م في مجال معهد المعلمين، ونظرا للأهمية التي توليها البحرين للتعليم المهني والفني والتعليم عموما فقد تمّ انتداب خبراء، وأجريت دراسات لتطوير المنظومة التعليمية من خلال الاستفادة من عضوية مملكة البحرين في اليونسكو. وفي عام 1967م زار البحرين مدير عام اليونسكو السيد رينيه ماهو، ورافقه الدكتور منصور خالد (سوداني الجنسية) مسؤول اللجان الوطنية في اليونسكو، وتم عقد اجتماع برئاسة سمو الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس التربية والتعليم لبحث انضمام البحرين إلى منظمة اليونسكو.

وتطوّرت علاقات التعاون مع اليونسكو بعد أن أصبحت البحرين كاملة العضوية فيها بتاريخ 18/1/1972م، وتوسّعت مجالاته لتشمل التعليم المهنيّ والفنيّ والتجاريّ، والمناهج، والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة. وفي تاريخ 17/10/1984م صدر المرسوم الأميري رقم (12) بتغيير اسم اللجنة البحرينية لليونسكو إلى لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة.

وفي الفترة من 1991م إلى 1993م أصبحت البحرين عضوا في المجلس التنفيذي، وشاركت في خمسة اجتماعات للمجلس من الدورة 138 إلى الدورة 142. وامتدت مشاركات البحرين في اجتماعات المجلس التنفيذي من الدورة 168 إلى الدورة 172.

ومن أهم محطات التعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسكو:

(2005م) إطلاق جائزة اليونسكو - الملك حمد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم بترحيب من المجلس التنفيذي في دورته 172 والمؤتمر العام الرابع والثلاثين، وتهدف الجائزة التي تمولها مملكة البحرين إلى مكافأة المشروعات والأنشطة التي يضطلع بها أفراد أو مؤسسات أو منظمات غير حكومية على النماذج الممتازة وأفضل الممارسات في توظيف التكنولوجيا في التعليم.

(2007م) انضمام مملكة البحرين لأول مرة إلى شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو بقبول انتساب 30 مدرسة حكومية من مختلف المراحل التعليمية إلى الشبكة، وبلوغ عدد المدارس المنتسبة خلال العام الدراسي 2016/2017م 70 مدرسة.

الريادة والإشباع

أصبحت تجربة مملكة البحرين في التّعليم نموذجا يحتذى، ويُحتفى به إقليميًا ودوليًا، وأصبحت مملكة البحرين شريكا فاعلا في برامج منمّمة اليونسكو في المنطقة والعالم، وتشهد على ذلك الإنجازات المتعاقبة التي تمّ تحقيقها:

- (2000م، 2003م) أحرزت مملكة البحرين المركز الأول بين الدول العربية في مجال التنمية البشرية في التقارير الصادرة من الأمم المتحدة.
- (2008م) منحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (ال «يونسكو») رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة ميدالية «ابن سينا الذهبية» تقديرا لجهود التي يبذلها سموه في دعم الثقافة والتراث الإنساني ونشاطات ال «يونسكو» وتطوير التعليم والإسهام في إنشاء المركز العربي للتراث العالمي في مملكة البحرين.
- (2012م) تمّ الافتتاح الرسمي للمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي وقع إنشاؤه عام 2008م، وقدّم حتى الآن حوالي 587 ورشة عمل استفاد منها أكثر من 16438 مشاركا على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- (2014م) مملكة البحرين تفوز للمرة الثانية بمنصب نائب رئيس مكتب التربية الدولي بجنيف.
- (2016م) تصنيف البحرين في تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأعلى دولة عربية فوق المتوسط وفي مصاف الدول المتقدمة.
- استفادة اليونسكو من مناهج التعليم الفني والمهني المطور لوزارة التربية والتعليم بتعميمها على دول غرب أفريقيا في اجتماع وزراء مجموعة غرب أفريقيا الاقتصادية (ايكاواس).

البحرين والإلكسو

منذ انضمام البحرين إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) في عام 1971م، حرصت على حضور جميع المؤتمرات العامة للمنظمة البالغة 23 مؤتمرا حتى عام 2016م، بالإضافة إلى اجتماعات المجالس التنفيذية، “وكان لها دور في تطوير مجالات التربية .“

البحرين والإيسيسكو

انضمت مملكة البحرين إلى منظمة الإيسيسكو في عام 1982م، وشاركت في جميع المؤتمرات العامة للمنظمة الاثني عشر منذ عام 1983 وحتى 2016م، وشاركت في اجتماعات المجالس التنفيذية. كما شاركت في المؤتمرات الإسلامية للوزراء المسؤولين عن الطفولة والثقافة والبيئة. وتستفيد من أنشطة المنظمة المختلفة في مجالات التربية والعلوم والثقافة.

البحرين ومكتب التربية العربي لدول مجلس التعاون الخليجي

انضمت البحرين إلى عضوية مكتب التربية العربي في 1981/8/31، وساهمت بخبرتها في إثراء العمل الخليجي المشترك في مجال التربية في النهوض بالتربية والتعليم وتحسين جودته . وتستفيد البحرين من الفعاليات والأنشطة المختلفة التي تنفذها بالتعاون مع مكتب التربية العربي، كما يزود مكتب التربية العربي مكتبة اللجنة الوطنية بالكثير من الإصدارات التربوية المترجمة، ويتم توزيعها على إدارات وزارة التربية والتعليم.

البحرين على طريق الإنجازات التعليمية

حققت مملكة البحرين نتائج متميزة في عدد من التقارير الدولية المرتبطة بالمجالين التربوي والبشري، وهي نتائج تشرف كل بحريني وكل باحث نزيه، ومن هذه التقارير تقرير مجموعة بوسطن الاستشارية 2018م وتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018م وتقرير منظمة اليونسكو العالمي بشأن رصد التعليم 2019م وتقرير البنك الدولي بشأن مؤشر رأس المال البشري 2018م وتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن التنافسية 2018م وتقرير ذات المؤسسة بشأن الفجوة بين الجنسين 2018م وتقرير الأمم المتحدة بشأن الحكومة الإلكترونية 2018م، والتي أكدت جميعها على المكانة الرفيعة التي تحتلها مملكتنا في مؤشرات التعليم، فقد تمكنت مملكة البحرين-بفضل ما يلقاه التعليم من دعم كبير من تحقيق مستوى متقدّم من الخدمات التعليمية المقدمة للأطفال والشباب من أجل إعداد القدرات الوطنية المؤهلة والممتلكة لمهارات القرن الواحد والعشرين، لتتبوأ مراكز متقدمة في مؤشرات التعليم للجميع، وحصول طلبتها على أكبر نسبة تقدم في الاختبارات الدولية Timss-2015 بنسبة تقدّم

بلغت 45 درجة معيارية مقارنة بنتائج 2011م وحصول طالبات البحرين على المركز الأول عربياً في الاختبارات الدولية في المهارات القرائية pirls-2016 وحصول المملكة على المركز الأول بين الدول المشاركة في العديدة، ويضاف إلى ذلك استمرار وزارة التربية والتعليم في العمل على تطوير مناهجها وأنشطتها التربوية لتعزيز قيم المواطنة والانفتاح والقبول بالرأي الآخر واحترام حقوق الإنسان والتعددية الثقافية، والعيش المشترك، أخذاً بركائز التعلم الأربع، وإيماناً بأن ثقافة السلام ونبذ العنف والتطرف، مبادئ تصنع في العقول عبر المناهج والأنشطة المدرسية، وفي هذا السياق، استطاعت المملكة تعميم مشروع المدرسة المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان على جميع المراحل الدراسية، وقد كان لهذا المشروع آثاره الإيجابية على سلوك الطلبة، وعيشهم المشترك ونظرتهم إلى المستقبل. وهذا جزء مهم وحيوي من مهمة الوزارة يتعلق بالتربية وليس التعليم فقط.